

Distr.: General  
29 March 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام ٢٠١٦

الدورة الحادية والسبعون

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ١٩ من القائمة الأولية\*

البند ١١ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي  
تعقدتها الأمم المتحدة

تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

طلب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى منظومة الأمم المتحدة تعميم مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في جميع أعمالها. وسلطت التقارير المرحلية الثلاثة التي قدمت منذ ذلك الحين الضوء على أن تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة يتمثل في نهاية المطاف في الاستفادة من أوجه التآزر، ويوجد الفرص الكفيلة بدفع عجلة التنمية المستدامة من خلال سياسات الأمم المتحدة وبرامجها، ويسمح بتفادي وقوع آثار وظهور أولويات ونتائج غير مقصودة أو متعارضة. وحفزت التقارير على زيادة تبادل المعلومات والحوار داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الكيفية التي يمكن بها للكيانات أن تعمل على الوجه الأمثل، وفق مبادئ التكامل، بما في ذلك البعد عن الانعزالية في العمل وتعزيز التنسيق الأفقي والتنسيق بين مختلف القطاعات. وفي أعقاب تلك المناقشات، سعت الكيانات إلى

\* A/71/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180416 140416 16-05008 (A)



استخدام أدوات من قبيل الخطط الاستراتيجية باعتبارها من الأدوات الأساسية التي تدفع نحو التغيير في مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وبذلت أيضا جهود حثيثة لحشد الأدوات والموارد القائمة، مثل مهام التقييم وآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، من أجل النظر في الأنشطة والبرامج التي تؤثر في الدعم على المستوى القطري، من خلال منظورات من بينها منظور الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يبحث هذا التقرير الطابع الملح الجديد الذي اكتسبته الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعميم مراعاة كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على نحو فعال، وذلك كوسيلة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ هذه الخطة التحويلية. ويدرس التقرير مسألة التعميم بهدف إدماج الأنشطة والسياسات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها المترابطة، التي لا تقبل التجزئة، والتي يجب السعي إلى تنفيذها ككل.

ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الإنجازات الرئيسية التي أبلغت عنها كيانات منظومة الأمم المتحدة، ويعرض ملامح عملية التنسيق التي تضطلع بها المنظومة على أساس مجموعة مختارة من المجالات، هي على وجه التحديد: (أ) المياه كحلقة وصل للتكامل، من خلال دراسة الحالة الإفرادية الخاصة بآلية الأمم المتحدة للمياه؛ (ب) الإسهامات المقدمة في الخطة الحضرية الجديدة باعتبارها من تدابير الاستجابة المتعلقة بالسياسات على صعيد منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) الصلة بين التنمية والمساعدة الإنسانية باعتبارها من الجبهات الناشئة فيما يتعلق بالتكامل الشامل لعدة تخصصات على نطاق المنظومة. كذلك يتناول التقرير الجهود المعجلة الرامية إلى ترجمة العمل المعياري إلى استراتيجيات وطنية، وإلى دعم خطة التنمية العالمية الجديدة على الصعيد القطري. وأخيرا، يعرض التقرير الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وي طرح مجموعة من التوصيات.

## أولا - مقدمة

١ - خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، جدد رؤساء الدول والحكومات الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة ورسموا رؤية واسعة يشكل فيها القضاء على الفقر أعظم تحد يواجهه العالم اليوم وشرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. واتفقت الدول الأعضاء على أن تحقيق تلك الرؤية يتطلب تعميم مراعاة التنمية المستدامة على كافة المستويات، بما يحقق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويقر بأوجه الترابط بينها.

٢ - ومنذ انعقاد المؤتمر، أخذت الدول الأعضاء تؤكد على أهمية أن تتصرف وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ولاياتها وأنشطتها من منظور متكامل يحقق التوازن الفعلي بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وأعادت الدول الأعضاء تأكيد ذلك النداء في عام ٢٠١٥ من خلال دعوتها الأمين العام إلى الاستمرار في موافاة الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتقارير عن التقدم المحرز في هذا الصدد، وذلك لأغراض من بينها عرض تلك التقارير على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة للنظر فيها. وقد أعد هذا التقرير بناء على ذلك الطلب.

٣ - وفي أعقاب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، اكتسبت الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعميم مراعاة كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة على نحو فعال طابعا ملحا جديدا، وذلك كوسيلة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ هذه الخطة التحويلية. وسيكون من المفيد الآن أن يجري التركيز على مسألة التعميم بهدف تحقيق التكامل بين الأنشطة والسياسات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها المترابطة، التي لا تقبل التجزئة، والتي يجب السعي إلى تنفيذها ككل.

٤ - وتمشيا مع الاتجاهات التي سلط عليها الضوء في التقرير السابق للأمين العام (A/70/75-E/2015/55)، توفر أهداف التنمية المستدامة التي تشكل جوهر خطة عام ٢٠٣٠ زخما كبيرا للتكيف والتغيير المؤسسي. وتوفر أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، بسبب الترابط الاستراتيجي فيما بينها، زخما جديدا للتعجيل بإدماج كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في سياسات وإجراءات جميع الجهات الفاعلة الإنمائية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كما جاء في الفقرة ٨٨ من خطة عام ٢٠٣٠، ونصها كما يلي: ”ونشدد أيضا على أهمية التخطيط والتنفيذ والإبلاغ بشكل استراتيجي على نطاق المنظومة لضمان توفير دعم متسق ومتكامل لجهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنفيذ الخطة

الجديدة. ويتعين على مجالس الإدارة ذات الصلة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لاستعراض ذلك الدعم المقدم للتنفيذ، وأن تبلغ عن التقدم المحرز ومعوقات (...).“

٥ - وقد استمر الاعتماد في هذا التقرير على تقارير الأمين العام السابقة (-A/70/75، E/2015/55، و A/69/79-E/2014/66، و A/68/79-E/2013/69) التي حفزت على زيادة تبادل المعلومات والحوار داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الكيفية التي يمكن بها للكيانات أن تعمل على الوجه الأمثل، وفق مبادئ التكامل، بما في ذلك البعد عن الانعزالية في العمل وتعزيز التنسيق الأفقي والتنسيق بين مختلف القطاعات. وفي أعقاب تلك المناقشات، سعت الكيانات إلى استخدام أدوات من قبيل الخطط الاستراتيجية باعتبارها من الأدوات الأساسية التي تدفع نحو التغيير في مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وبذلت أيضا جهود حثيثة لحشد الأدوات والموارد القائمة، مثل مهام التقييم وآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، من أجل النظر في الأنشطة والبرامج التي تؤثر في الدعم على المستوى القطري، من خلال منظورات من بينها منظور الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - وبالنظر إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ تجدد التركيز على التعامل مع البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، تضطلع منظومة الأمم المتحدة بتقديم الدعم المتكامل من أجل تنفيذ برامج العمل المتعلقة بأقل البلدان نموا، وبالبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق أهداف التنمية المستدامة<sup>(١)</sup>.

٧ - وتشكل التوجيهات الحكومية الدولية الأساس الذي يعتمد عليه في مواصلة إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في عمل منظومة الأمم المتحدة. وتنص خطة عام ٢٠٣٠ على أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى سيضطلع، برعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالدور المركزي في رصد أنشطة المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي. وسيجري المنتدى أيضا استعراضات مواضيعية للتقدم المحرز فيما يتعلق بمسائل من بينها المسائل الشاملة، وسيجري دعم تلك الاستعراضات من خلال الأعمال التي تضطلع بها اللجان الفنية والإقليمية والهيئات والمنتديات الحكومية الدولية الأخرى، مما يعكس الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة وأوجه الترابط فيما بينها. وستضم الاستعراضات جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، وستدرج، حيثما أمكن ذلك، ضمن دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتتواءم معها.

(١) تشمل هذه البرامج برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

## ثانيا - المعلومات المستكملة الواردة من كيانات منظومة الأمم المتحدة والإنجازات الرئيسية التي أبلغت بها

٨ - بالإضافة إلى أهداف التنمية المستدامة، شهد عام ٢٠١٥ سلسلة من الاتفاقات العالمية البعيدة المدى، بما فيها إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فتلك الاتفاقات معا تبشر ببداية عمليات تغيير تحويلية ستشكل الأساس الذي يقوم عليه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الأعم. ويتعين أن توجه المؤسسات الإنمائية الدولية العمل الذي تضطلع به على المستويات كافة نحو دعم التنفيذ.

٩ - ومنذ تفعيل خطة عام ٢٠٣٠، بدأ الآن عدد من الخطوات التحضيرية التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لمواءمة الدعم الذي تقدمه للخطة الإنمائية الجديدة على جميع المستويات في أن يؤتي ثماره.

١٠ - فعلى مدى الشهور الإثني عشر الماضية، قامت منظومة الأمم المتحدة، في سياق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية، بتركيز جهودها على تعزيز الاتساق والتنسيق في الجهود التي تبذلها المنظومة للانتقال إلى خطة عام ٢٠٣٠.

١١ - وتضطلع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج بوضع العديد من المبادرات على نطاق المنظومة بشأن المجالات الموضوعية التي يتسم فيها تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بأهمية خاصة، كما أشرفت على البدء في تفعيل تلك المبادرات.

١٢ - فعلى سبيل المثال، تعقد اللجنة مشاورات بشأن وضع إطار عمل مشترك من أجل دعم الدول الأعضاء في الحد من أوجه التفاوت، باعتبار ذلك قوة محرك رئيسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد عقدت الكيانات العزم على أن تظل مكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز في طليعة التدابير التي تكفل عدم تخلف أحد عن الركب، وتضمن لجميع البشر إمكانية تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة في ظل بيئة صحية.

١٣ - كذلك عززت اللجنة الجهود التي تبذلها لتنسيق عملية التصدي المتكامل من جانب منظومة الأمم المتحدة لتغير المناخ وتعزيز تلك العملية. وقد أتيح في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منشور مشترك بعنوان "كيف تدعم منظومة الأمم المتحدة الإجراءات الطموحة المتعلقة بتغير المناخ"، لبيان الكيفية

التي تعمل بها كيانات منظومة الأمم المتحدة المختلفة معا لدعم الإجراءات المتعلقة بالمناخ، وذلك، على سبيل المثال، من خلال مبادرات من قبيل الإطار العالمي للخدمات المناخية أو شراكة الأمم المتحدة الموحدة للتعليم في مجال تغير المناخ، ولوضع هذه الأنشطة في السياق الأوسع للتنمية المستدامة<sup>(٢)</sup>. ووضعت اللجنة أيضا مبادئ مشتركة لتوجيه كيانات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتقديم الدعم المنسق والمتكامل للدول الأعضاء بشأن تغير المناخ، لكي يقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين.

١٤ - ووافقت اللجنة أيضا على صيغة منقحة من خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، بعنوان "نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر". وتحت قيادة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ستؤدي خطة العمل المنقحة، بعد إقرارها من قبل مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى تعزيز الاتساق والتعاقد فيما بين الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرة على التكيف، من أجل توفير الدعم للأخذ بنهج متكامل يقوم على الوعي بالمخاطر لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، تمشيا مع العمل الذي اضطلع به المكتب مؤخرا بشأن تعزيز النهج المتسقة والمتكاملة في تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٣٠.

١٥ - وتعمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على وضع أدوات ومبادئ توجيهية ومنهجيات لمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية في أعمالها الرامية إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد، يجري حشد موارد الدعم في إطار النهج المشترك لاستراتيجية التعميم والتعجيل ودعم السياسات. وهي تعمل أيضا على وضع مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تهدف إلى موازنة التدخلات البرنامجية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية مع متطلبات خطة عام ٢٠٣٠ للتأكد من أن أطر المساعدة الإنمائية فعالة في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ولتوفير إطار للدعم المنسق في مختلف خطط الأمم المتحدة للتنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان وبناء السلام.

(٢) الإطار العالمي للخدمات المناخية هو مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تهدف إلى تمكين المجتمع من الارتقاء بإدارة المخاطر الناشئة عن تقلب المناخ وتغييره والفرص القائمة في هذا الصدد، ولا سيما بالنسبة للمعرضين أكثر من غيرهم لهذه المخاطر. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات على الرابط التالي: <http://www.gfcs-climate.org/>

١٦ - وبالنظر إلى الطبيعة المتكاملة لخطّة عام ٢٠٣٠، سيكون من المهم التشجيع على زيادة التعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبقية كيانات منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الولاية المحددة لكل منظمة. وبالإضافة إلى الأنشطة المضطلع بها تحت رعاية مجلس الرؤساء التنفيذيين، اتخذت مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة إجراءات لدعم تنفيذ خطّة عام ٢٠٣٠ في إطار ولاية كل منها.

١٧ - وفي التقارير الثلاثة السابقة للأمين العام، أُشير إلى إطار النهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة باعتباره مدخلاً آخر لإدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عمل منظومة الأمم المتحدة. ويوفر هذا الإطار هيكلًا أساسيًا لإدماج تدابير الاستدامة البيئية والاجتماعية على ثلاثة مستويات، هي: (أ) الاستراتيجيات والسياسات الداخلية؛ و (ب) الأنشطة التنفيذية، عن طريق البرامج والمشاريع؛ و (ج) القرارات الإدارية، مثل تلك المتعلقة بإدارة المرافق. وقد أُقر هذا الإطار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ من جانب فريق الإدارة البيئية، وهو هيئة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتنسيق بشأن القضايا البيئية.

١٨ - وقد استمر العمل طيلة عام ٢٠١٥ على تعزيز تنفيذ الإطار من خلال المشاريع التجريبية التي تنفذها كيانات العمل التطوعي التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وكان الهدف من هذه المشاريع هو تبادل الدروس المستفادة، وتحسين فهم الآثار العملية للإطار، وتحسين الإطار والدليل المتصل به الذي نُشر في عام ٢٠١٤ ليكون بمثابة أداة استعراض تشخيصي للكيانات التي كانت على وشك أن تبدأ إدماج تدابير الاستدامة في العمليات والأعمال المتعلقة بالسياسات والأنشطة البرنامجية، أو أن تعزز ذلك الإدماج.

١٩ - وشاركت سبعة كيانات للعمل التطوعي ذات ولايات متنوعة (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية) في عملية تجريبية لاختبار جدوى الدليل الخاص بالإطار، ومدى فهم البنات الأساسية الدنيا المبينة في الإطار، ومدى مراعاتها في الممارسة العملية. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزءاً من فريق الدعم التجريبي المعني بتبادل الخبرات والدروس المستفادة. وقد اكتملت العملية التجريبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأسفرت عن وضع نُهج مصممة بشكل فردي من شأنها زيادة تعزيز تدابير الاستدامة داخل المنظمات، وعن صدور تقرير توليفي يلخص نتائج العملية التجريبية والدروس المستفادة منها.

- ٢٠ - وكشفت العملية عن الحاجة إلى أن تعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة على تسريع الجهود المبذولة في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية كوسيلة لدعم الدول الأعضاء في تفعيلها للتنمية المستدامة.
- ٢١ - ووضعت كذلك مبادرات لمعالجة إدارة المرافق والعمليات تحت إشراف فريق الإدارة البيئية، ومن المسلم به أيضا أن اتساق السياسات فيما يتعلق بتطبيق المعايير والضمانات البيئية والاجتماعية على الصعيد القطري يحتاج إلى مزيد من التعزيز.
- ٢٢ - وخلاصة القول إن العملية التجريبية بينت وجود رغبة قوية من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة للتعلم من الخبرات المكتسبة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي تعزز اتساق السياسات والتنسيق وتقاسم المعارف، مع الإقرار في الوقت نفسه بضرورة أن تتبع هذه الكيانات نهجا مصممة خصيصا لتنفيذ الإطار.
- ٢٣ - وفي المستقبل، سيظل تعزيز وتحسين الإطار هما الأساس لوضع نهج مشترك للاستدامة البيئية والاجتماعية، بما يشمل الآثار المترتبة على خطة عام ٢٠٣٠، على أساس الدروس المستفادة.

### ثالثا - المياه كحلقة وصل للتكامل: دراسة الحالة الإفرادية الخاصة بآلية الأمم المتحدة للمياه

- ٢٤ - في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، جرى التسليم بأن المياه عنصر جوهري من عناصر التنمية المستدامة. وبعد ثلاث سنوات، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تم تضمين هذا الرأي بصورة واضحة في خطة عام ٢٠٣٠ من خلال الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو هدف يتعلق بحصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي. وهناك اعتراف واسع في خطة عام ٢٠٣٠ بالأهمية البارزة لقضايا المياه. فقد كان دور المياه في الأهداف الإنمائية للألفية محصورا في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. أما خطة عام ٢٠٣٠ فتعترف الآن بالدور المترابط والشامل للمياه، حيث تظهر الصلات القائمة في مجال المياه والصرف الصحي، والكيفية التي تشكل بها تلك الصلات الأساس لمجالات أخرى مثل الصحة، والأغذية، والطاقة، والقضاء على الفقر، والإنتاجية الاقتصادية، والإنصاف، والحصول على التعليم.

٢٥ - وتشكل المياه والصرف الصحي عاملين تمكينيّين رئيسيين للتنمية المستدامة، ويظهران أوجه ترابط مع الأهداف الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن الافتقار إلى سبل مستدامة للحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي يمثل أيضاً عاملاً رئيسياً يحد من تنفيذ الأهداف الأخرى. فعلى سبيل المثال، تعتمد الطاقة والأمن الغذائي (الهدفان ٢ و ٧ من أهداف التنمية المستدامة) اعتماداً مباشراً على توافر موارد المياه العذبة. وتسهم زيادة إنتاج الأغذية والطاقة إسهاماً مباشراً في زيادة توليد المياه المستعملة، التي تسهم في تلوث المياه العذبة، وهو ما يمكن أن يترك آثاراً سلبية على النظم الإيكولوجية (فيهدد بذلك، على سبيل المثال، تحقيق الأهداف ٣ و ١٢ و ١٤).

٢٦ - ولزيادة فهم الصلة بين الغذاء والمياه والطاقة والنظم الإيكولوجية، وغيرها من علاقات الترابط بين المياه والصرف الصحي في خطة عام ٢٠٣٠، مثل العلاقات القائمة بين المياه والصحة والفقر وعدم المساواة، والمقايضات وأوجه التآزر المحتملة، بالاقتران مع الأهداف الأخرى، سعت منظومة الأمم المتحدة خلال السنة الماضية إلى تعزيز تفسيرها لهذه الصلة وتطبيقها في الممارسة العملية. وعلى الرغم من أن بعض الجهات قد تبنت فهماً نظرياً قوياً لهذه الصلة، فإن التنفيذ على مستوى المجتمع المحلي كان أكثر صعوبة. وتعدّ آلية الأمم المتحدة للمياه لإصدار موجز تحليلي جديد، من المقرر إصداره في عام ٢٠١٦، لكي يكون ذا فائدة مباشرة للبلدان في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠<sup>(٣)</sup>.

٢٧ - وتتألف آلية الأمم المتحدة للمياه، وهي آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتنسيق بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمياه العذبة، بما في ذلك الصرف الصحي، من ٣١ من وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بصفتها أعضاء فيها، و ٣٩ منظمة دولية، تنتمي أساساً إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني، كشركاء لها.

٢٨ - ومن خلال الربط بين ولايات العديد من المنظمات والاستناد إليها، تعمل آلية الأمم المتحدة للمياه كمنبر لمعالجة الطابع المترابط للمياه، وتعمل في نفس الوقت على تعظيم الاتساق والعمل المنسق على نطاق المنظومة من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الأهداف والالتزامات الدولية المتصلة بالمياه.

٢٩ - واستناداً إلى الدعم التقني والفني المقدم من آلية الأمم المتحدة للمياه من أجل وضع أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، تم مؤخراً وضع مبادرة عالمية جديدة مشتركة بين الوكالات معنية بالرصد، وهي المبادرة العالمية للإدارة البيئية، برعاية آلية الأمم المتحدة

(٣) انظر [http://www.unwater.org/fileadmin/user\\_upload/worldwaterday2015/docs/2\\_SDG6-Interlinkages%20and2.pdf](http://www.unwater.org/fileadmin/user_upload/worldwaterday2015/docs/2_SDG6-Interlinkages%20and2.pdf)

للمياه. وتجمع هذه المبادرة بين مجموعة من آليات الرصد العالمية الحالية لتشكيل إطار عالمي متسق للرصد والإبلاغ في مجال المياه والصرف الصحي في سياق خطة عام ٢٠٣٠<sup>(٤)</sup>. وترد في الإطار ١ أدناه دراسة حالة إفرادية للصلة بين المياه والطاقة والغذاء.

## الإطار ١

### الصلة بين المياه والطاقة والغذاء

تروج كيانات عديدة في منظومة الأمم المتحدة لنهج الصلة بين المياه والطاقة والغذاء وتستخدمه لإدارة النزاعات المتصاعدة المتعلقة بالموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه والطاقة، ولتحديد المقايضات والاستفادة من أوجه التآزر بين شتى مستخدمي الموارد.

وفي المنطقة العربية، يجري تنفيذ هذا النهج من خلال فحص عوامل الإجهاد والقيود وعلاقات الترابط القوي التي تتسم بها العلاقات بين هذه القطاعات الثلاثة في السياق الإقليمي. وقد دُعم ذلك رسمياً من خلال مبادرة إقليمية حكومية دولية بشأن الصلة بين المياه والطاقة والأمن الغذائي، اعتمدت تحت رعاية جامعة الدول العربية، وتتولى دعمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وشركاء آخرون.

والميزة في تطبيق إطار تحليلي يتعلق بالترابط من أجل فهم هذه العلاقات المعقدة أنه يمكن تطبيقه على مختلف نطاقات التحليل كما يمكن له أن يستوعب النظر في الموارد الطبيعية المتفاوتة التي تنعم بها الدول العربية، وفي أنماط الإنتاج والاستهلاك المتباينة الموجودة فيها. وهذا من شأنه أن ييسر فحص العلاقات الثنائية والثلاثية والمتكررة التي تتسم بها التحديات المعقدة التي تعرقل قضايا المياه والطاقة والأمن الغذائي في المنطقة العربية، مثل إدارة الموارد المائية المشتركة، وصنع القرارات المتعلقة بتعدد مصادر الطاقة والكفاءة في استخدام الطاقة في البلدان العربية، والجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي في مواجهة ندرة المياه وتدهور الأراضي وفي سياق الأهداف الإنمائية.

ومن خلال نهج الترابط، تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على صياغة رؤية أوسع للصلة بين المياه والغذاء والبيئة، تتجاوز موارد المياه العذبة، وتشمل مسائل التكامل المتعلقة بالإنتاج الغذائي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبيئة،

(٤) انظر <http://www.unwater.org/sdgs/en>.

والمتصلة بجميع أنواع المياه: العذبة والأجاج والبحرية. والدافع وراء ذلك هو أهمية أهداف التنمية المستدامة وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي تتصل بمجال المياه البحرية والماء الأجاج، وأهمية مصائد الأسماك وتربية المائيات في إنتاج الأغذية في تلك المياه، إضافة إلى موارد المياه العذبة الداخلية.

وقد طُبِقَ نهج الترابط في حوض النهر الأحمر في فييت نام، حيث تندر المياه ويتزايد التنافس بين قطاعي الطاقة والزراعة. واستخدم هذا النهج في بلدان مثل باكستان والصين والهند لمحاولة حل المشاكل الناجمة عن ضخ المياه الجوفية، مما أتاح فهم الآثار التي تخلفها مضخات المياه الجوفية على نظم المياه والطاقة والغذاء ووسع نطاق التدخلات الممكنة.

#### رابعاً - بناء برنامج متكامل للمدن والمستوطنات البشرية المستدامة: تشكيل مدن ذكية ومستدامة

٣٠ - وُضعت مؤشرات الأداء الرئيسية للمدن الذكية والمستدامة بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ووكالة البيئة في النمسا والاتحاد الدولي للاتصالات باستخدام نهج قائم على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وسيضع مشروع "المدن الذكية الموحدة" معايير ذكية ويعد توصيفات للمدن المستدامة. وهذه المؤشرات هي الأولى من نوعها لتقييم المدن من حيث ذكائها واستدامتها على حد سواء، مع تيسير التخطيط المتكامل للمدن. وتشتمل قائمة المؤشرات على اثنين وسبعين مؤشراً (أساسياً وإضافياً) مقسمة إلى مجموعات تتعلق بمجالات الاقتصاد، والبيئة، والمجتمع والثقافة. وستكون هذه المؤشرات بمثابة أداة لتقييم المدن وتقديم الدعم لها في تحديد أولويات التنمية المستدامة، ووضع إجراءات ملموسة وتنفيذها، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين. وسوف تسهم أيضاً في رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتعلقة بالمدن. ويُتوقع أن يوافق فريق الدراسة ٥ التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، المعني بالبيئة، على المؤشرات الرئيسية في اجتماعه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٣١ - ويقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بتجريب مؤشرات الأداء الرئيسية في دبي، الإمارات العربية المتحدة، وسنغافورة لتقييم كفاءة واستدامة العمليات الحضرية للمدينتين. وستساعد المشاريع التجريبية التي مدتها سنتان في تقييم جدوى المؤشرات وتساهم في توحيدها دولياً.

## خامسا - الصلة بين التنمية والمساعدة الإنسانية

٣٢ - تستلزم خطة عام ٢٠٣٠ الجمع بين ركائز التنمية وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية والسلام والأمن في استراتيجية استشرافية شاملة تستهدف تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا. وهي بذلك تشكل حافزا لمنظومة الأمم المتحدة على التحرك صوب نُهج جديدة أكثر شمولا وتكاملا تُحشد في إطارها الموارد باتساق على صعيد جميع الركائز التي تقوم عليها ولاية المنظمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٣٣ - ولا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة. أما من حيث العلاقة بين التنمية والمساعدة الإنسانية، فقد كان تحقيق التنمية المستدامة في الماضي قائما إلى حد بعيد على نموذج تسلسلي، يتبع الإغاثة الإنسانية الفورية. بموجبه انتقل إلى دعم إنمائي أطول أمدا. ويؤدي الالتزام بالمبدأ الأساسي الذي يقضي باستيعاب الجميع إلى دفع المجتمع الدولي إلى تجاوز التركيز على تلبية الاحتياجات الفورية والاستعاضة عنه بالاستثمار في الحلول التمكينية التي تفضي، على المديين المتوسط والبعيد، إلى تحقيق نتائج أفضل، تقوم على الاستدامة والقدرة على التكيف، تمس حياة السكان المتضررين، بمن فيهم السكان المشردون والمتضررون من النزاع، وسبل عيشهم.

٣٤ - إلا أنه تبين بالتجربة أن الأزمات الإنسانية في واقع الأمر ما تفتأ تطول أمدا وترداد تواتراً وتعقيداً. فقد أصبح متوسط فترة التشرّد الآن ١٧ عاماً، وانخفض معدل عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى حد غير مسبوق. وتضمنت عمليات الإغاثة الإنسانية في هذه السياقات توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للمتضررين عاماً بعد آخر دون نهاية منظورة، وذلك على الرغم من أن المساعدات الإنسانية قصيرة الأجل بطبيعتها وقائمة على إنقاذ الأرواح. وبالتالي، فإن الأنشطة الإنسانية كثيرا ما تدوم أكثر من عقد من الزمان، وإن كانت تُموّل عن طريق نداءات إنسانية سنوية، دون رؤية طويلة الأجل للحد من الاحتياجات أو اتخاذ نُهج أكثر استدامة لتقديم الخدمات الأساسية، وبناء قدرة المؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية والسكان المتضررين على التكيف. وعلاوة على ذلك، فإن منظومة الأمم المتحدة كثيرا ما تصطدم بعقباتي التفتت والانعزال، سواء على الصعيد المؤسسي أو فيما يتعلق بالركائز المشار إليها أعلاه، وهو ما يكشف قلة التوازي بين المسارات التي تربط بين السلام والإغاثة والتنمية، ويزيد من صعوبة التحدي المتمثل في تناول مسألة التنمية المستدامة من أوجه متعددة على الأجل الطويل.

٣٥ - وفي الفترة المفضية إلى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وغيره من الأحداث المحورية المزمع عقدها في عام ٢٠١٦، عكف عدد من كيانات الأمم المتحدة على العمل معا

من أجل وضع أسلوب ابتكاري للتفكير في حلول مشتركة لمشكلة التشرّد الطويل الأمد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، صدرت مقالة تحليلية بعنوان "معالجة التشرّد الطويل الأمد: إطار للتعاون الإنمائي الإنساني" بدعم من مركز جامعة نيويورك للتعاون الدولي. وتستند تلك المقالة إلى التجربة التي مر بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في سياق مواجهة الأزمة في الجمهورية العربية السورية، عند تنفيذ الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. ويستتبع ذلك الإطار اتخاذ نهج جديد إزاء التخطيط الاستراتيجي، وزيادة الاعتماد على الحلول الملائمة للأوضاع المحلية، واتباع طريقة جديدة للتمويل، وإدخال تغييرات على الأطر السياساتية والتشريعية.

٣٦ - وينبغي التشديد في أي نهج جديد لإدارة المخاطر في أوقات الأزمات على أهمية الأخذ على نطاق المنظومة بأدوات ونهج تعزز اتساق الاستراتيجيات والسياسات لأغراض الوقاية، وتشجّع التمويل المرن الذي يقدم في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ به، والتخطيط الشامل المتعدد السنوات، وتمكين القيادات، وصنع القرار على نحو فعال، في إطار السعي وراء التوصل إلى نتائج جماعية.

٣٧ - وبالمثل، لا بد من التعجيل بإحداث تحول جوهري من النهج التقليدية المتمثلة في مساعدة السكان الذين يعيشون في حالة تشرّد طويلة الأمد إلى نموذج يشتمل على التخطيط الاستراتيجي الإنساني والإنمائي المتعدد السنوات، ويوفر موارد كافية لبرامج حسنة التصميم والتنفيذ تختص بسبل كسب العيش وتلبية احتياجات السكان المضيفين والسكان المشردين على حد سواء. وستتطلب الحلول المستدامة زيادة إمكانية حصول السكان المشردين على فرص جيدة للعمل والتعليم والتدريب المهني، وإمكانية وصولهم إلى شبكات الحماية الاجتماعية الوطنية. كذلك ستتطلب مواجهة التشرّد باتباع نهج قائم على بناء القدرة على التكيف، والاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية للتشرّد متى أمكن، والاستفادة من الآثار الاقتصادية للتشرّد التي يمكن أن تعود بالنفع على الاقتصادات المحلية.

٣٨ - وعلى الأمم المتحدة، من خلال تعميق الفهم الجماعي لدوافع الصدمات والأزمات وإيجاد الرغبة في تبني الأدوات والنهج التي تدعم الترابط في ما بين الركائز على المستويات المعيارية والبرنامجية والمالية والتحليلية، أن تتوخى التنسيق في إجراء التحليلات القائمة على المخاطر والبرمجة المتعددة السنوات وإدارة المخاطر في أوقات الأزمات على نطاق المنظومة. وسوف يحتاج الممارسون في ميدان العمل الإنساني إلى تغيير تعريفهم للنجاح، من خلال رصد المساهمات التي تقدم لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ على جميع المستويات، وأوجه الترابط

القائمة في هذا الصدد، وإدراك أن تقليل الاعتماد على المساعدة الإنسانية وتقليل الحاجة إليها بصفة عامة على الصعيد القطري لا يقلان أهمية عن تقديم مساعدات إضافية.

٣٩ - وستكون الممارسات الإدارية المتسقة على نطاق الركيزتين الإنمائية والإنسانية أيضا بمثابة عوامل تمكين رئيسية في إطار السعي وراء اتباع نهج متكامل. وتمثل الجهود المستمرة والآليات القائمة التي تدعم التنقل على نطاق المنظومة في ما بين الوظائف والركائز وتلاقح المهارات بغية دمج التخصصات والخبرات الفنية والفرص التدريبية على نطاق المنظومة بأكملها لبنات ضرورية على صعيد العمليات لإنشاء قوة عاملة عالمية من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٤٠ - ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تضع تصورا أوضح للتكامل المتوازن بين أولويات كل من عملية بناء الدولة وعملية بناء السلام، على المدى القصير والمتوسط والطويل، وأن تدعم إيجاد حلول للتحديات على تلك المستويات الثلاثة. ولا بد أن تشمل التحليلات المراعية لظروف النزاع استراتيجيات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل للتغلب على أوجه العجز المؤسسي، بحيث تُكسب التسويات السياسية دعما وثقة. ففي أعقاب النزاعات والأزمات مباشرة، من الضروري أن يشعر الناس بأنهم يحصلون على احتياجاتهم الرئيسية وتتوافر لديهم الخدمات الأساسية. ويمكن أن يستتبع ذلك مجموعة واسعة من الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات التي تندرج من تعزيز النمو الشامل للجميع إلى كفالة إمكانية الحصول على الكهرباء والمياه والتوزيع العادل للسلع. وقد ثبت أن معالجة سوء التغذية في سن مبكرة، وإعادة المدارس الابتدائية والثانوية إلى العمل بشكل كامل، وتوفير فرص العمل الطارئة من خلال العمل الحر أو إنشاء مشروعات صغيرة مجدية بمخصصات موجهة نحو الشباب والنساء والأشخاص المشردين داخليا، يمكن أن تكون مؤشرا ليس على التغيير الإيجابي فحسب، وإنما أيضًا على تولد الثقة لدى الناس والأمل في سرعة العودة إلى الأوضاع الطبيعية.

٤١ - ويقتضي تعزيز قدرة القوانين الوطنية والإجراءات المتعلقة بالسياسات على حماية المشردين، وتقليل التبعية إلى أدنى حد ممكن، وزيادة الاعتماد على الذات، وتشجيع زيادة التكامل، وضع الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية بصورة راسخة في موقع تتصدر فيه عملية الاستجابة. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن تشرع الجهات الفاعلة في مجال التنمية المستدامة في إدماج مسألة التشرد في الخطط الإنمائية الوطنية؛ وضمان إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية وسبل كسب العيش والسعي إلى ممارسة الأنشطة الاقتصادية المنتجة والخاضعة للضريبة؛ وتوفير سُبل الحماية القانونية والاجتماعية مع إيلاء اهتمام خاص للمخاطر التي

يواجهها النساء والأطفال؛ وكفالة أعمال آليات للشفافية في استخدام الأموال وعمليات صنع القرار الشاملة للجميع. ويتوقف نجاح هذا النموذج الجديد على الالتزام الجماعي للدول الأعضاء بتفعيله، بدعم من منظومة الأمم المتحدة. وفي ما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة والجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى، لا بد من إدماج الحلول القائمة على القدرة على التكيف بشكل منهجي في خطط العمل منذ بداية الأزمات، ويجب تناول عمليتي التقييم والتخطيط بصورة مشتركة، بهدف الوصول إلى نتائج مشتركة، ويجب أن تركز العمليتان على استجابات وطرائق للتمويل تتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ بها.

٤٢ - وفي مجال تعزيز اندماج المساعدة الإنسانية مع الأنشطة المتوازنة والمتعددة الأبعاد للتنمية المستدامة، كان للعديد من كيانات منظومة الأمم المتحدة دور استباقي في معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر والأزمات وفي التركيز على الوقاية. فمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، على سبيل المثال، تستخدم خبرتها التقنية في مجال الزراعة والأمن الغذائي لتعزيز قدرة الحكومات وشركائها على الاستجابة للأزمات متوخية الانتقال من التعافي إلى التنمية المستدامة. وهذا جزء لا يتجزأ من التخطيط الاستراتيجي الفعال في السياق الإنمائي الإنساني، ويضمن أن تكون الموارد اللازمة لإتمام عملية الانتقال إلى التنمية المستدامة واضحة إلى أقصى حد ممكن من بداية الاستجابة لحالة الطوارئ.

٤٣ - وتُعتبر البرامج المعدّة على المستوى الإقليمي أداة تمكن من إحراز التقدم على المستويين الإقليمي والوطني في تحقيق التنمية المستدامة في سياقات ما بعد انتهاء النزاع. فهذه البرامج تقوم على المقاربة بين الأولويات الإقليمية، وتستند إلى الجمع بين الأولويات الخاصة بتخطيط الأنشطة الإنسانية والأولويات الأوسع نطاقاً المتعلقة بالتنمية وبأهداف التنمية المستدامة، وينبغي أن تشدد على أهمية أي برامج مستقبلية في المنطقة في سياقات ما بعد انتهاء النزاع. ويتضمن الإطار ٢ أدناه دراسة حالة إفرادية لحل أكثر استدامة في أوغندا.

## الإطار ٢

### دراسة حالة إفرادية لحل أكثر استدامة في أوغندا

في أوغندا، عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي مع الحكومة على بدء مشروع لتحسين فرص كسب العيش القائمة على الزراعة في مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ويهدف هذا المشروع المشترك إلى تعزيز القدرة على التكيف من خلال توجيه الاستثمارات إلى سلسلة القيمة التي تؤدي إلى تحسين التغذية والأمن الغذائي، والوصول إلى الأسواق، وزيادة الدخل وتحسين

سبل الحصول على الخدمات الأساسية، على مستويي الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية. وتوفّر السياسات التقدمية والتمكينية التي تنتهجها حكومة أوغندا إزاء اللاجئين، لا سيما تخصيص الأراضي الزراعية، وإتاحة الحق في العمل، وحرية التنقل وسبل الوصول إلى الخدمات الأساسية، فرصاً محورية أمام مجموعات اللاجئين لتحسين رفاههم الاجتماعي والاقتصادي بصورة معقولة.

وإلى جانب الأراضي التي قدمتها الحكومة، يتلقى اللاجئون في أوغندا الآن دعماً في صورة تدريب على عمليتي المعالجة والتخزين في مرحلة ما بعد الحصاد. وتركز الأنشطة غير الزراعية على توليد الدخل والتدريب على المهارات في الميادين الجديدة اقتصادياً، مثل التجارة والنقل. وفي الاضطلاع بهذه الأنشطة، تعمل المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي وفق أسلوب متكامل، باتباع نهج شامل للجميع في المجتمعات المضيفة للاجئين في جميع أنحاء أوغندا. فبال تعاون مع حكومة أوغندا، تسهم المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي في التمكين من تحقيق النمو المستدام الشامل للجميع القائم على المجتمع المحلي على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي وصعيد رأس المال وإيجاد القدرة على الاعتماد على الذات وعلى التكيف، وزيادة حجم ذلك النمو وتطوير تلك القدرة. ويمثل تحسين العلاقات المجتمعية وهيئة بيئة مواتية لتوفير الحماية بصورة أكبر مجموعة أخرى من النتائج الإيجابية الرئيسية في المجتمعات المحلية المهشة المضيفة للاجئين. وبمرور الوقت، ينتظر أن يؤدي توجيه هذه الاستثمارات الاستراتيجية بشكل كافٍ ومستمر إلى القطاع الاجتماعي - الاقتصادي والقطاع البيئي إلى خفض الاحتياجات الإنسانية وخفض الدعم.

#### سادساً - ترجمة التوجيهات المعيارية إلى استراتيجيات قطرية

٤٤ - قامت بالفعل بعض البلدان ببذل جهود وعقد مشاورات واتخاذ خطوات صوب موازنة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠. وثمة توقع قوي بأن تقوم الأمم المتحدة، بغية مساعدة البلدان على توجيه الجهود الإنمائية الوطنية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بتعديل المشورة التي تسديها على صعيد السياسات والمساعدات التقنية التي تقدمها.

٤٥ - وقد اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية نهجاً مشتركاً لتقديم الدعم الفعال والمتسق للبلدان فيما يتعلق بالتنفيذ، هو استراتيجية التعميم والتعجيل ودعم السياسات، مع

إيلاء اهتمام خاص للعناصر الجامعة الخاصة بالشراكات والبيانات والمساءلة. وتتألف تلك الاستراتيجية من جهود ترمي إلى مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق الخطة العالمية في السياسات والبرامج والميزانيات الوطنية ودون الوطنية؛ وتحديد أوجه التآزر والمقايضات في مختلف الأهداف من أجل تحديد ومعالجة الاختناقات الرئيسية التي تعرقل خطى الإسراع بتحقيق التقدم فيما يتصل بالعديد من أهداف التنمية المستدامة؛ وتيسير حصول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الدعم الاستشاري في مجال السياسات. ويندرج هذا النهج ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي يمثل الإطار الاستراتيجي المشترك الذي تستخدمه الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في وضع البرامج المشتركة. وتستلزم الاستراتيجية أيضاً بذل جهود من أجل التوعية بأهداف التنمية المستدامة، ودعم عملية تحليل البلدان لسياساتها وتعزيز قدرتها على استعراض التقدم المحرز. وسيتم إطلاع الدول الأعضاء بصفة مستمرة على ما يجرز من تقدم في تنفيذ هذه المبادرات من خلال التقارير التي تقدم وأنشطة الإبلاغ التي يضطلع بها مستقبلاً في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٤٦ - وبيّنت دراسة استقصائية أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المستفيدة من البرامج لأغراض الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات أن هناك حاجة أكبر إلى تعبئة الموارد من جانب الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الخطة الجديدة. ومن المرجح أن تؤثر قدرة منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد بشكل كبير على المسار المستقبلي لخطة عام ٢٠٣٠ على المستوى القطري. وتوقعت معظم الحكومات التي شملتها الدراسة أن يكون للأمم المتحدة دور مهم في الدعوة إلى تنفيذ الخطة وتقديم الدعم اللازم لذلك.

٤٧ - وجاء في رد البلدان المستفيدة من البرامج أن أكثر الأولويات أهمية بالنسبة للمساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة هي في مجالات البيئة والموارد الطبيعية (٥٢ في المائة)؛ وسياسات التنمية المستدامة (٤٧ في المائة)؛ والزراعة والتنمية الريفية (٤٤ في المائة)؛ والنمو الاقتصادي والعمالة (٤٣ في المائة)؛ والصحة (٤٠ في المائة). وبالتالي، فإن نتائج الدراسة تشير إلى ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى دعم البلدان المستفيدة من البرامج فيما يتعلق بسياسات التنمية المستدامة.

٤٨ - وبيّنت الدراسة أيضاً أن البلدان المستفيدة من البرامج لا تزال تعطي أولوية لتلقي الدعم من الأمم المتحدة والتعاون معها على الصعيد التقني في مجالات تتعلق ببناء قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية، وجمع البيانات وإجراء التحليلات في ميدان الإحصاءات،

والتخطيط المشترك للبرامج وتنفيذها من خلال الشراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين. وتظهر البيانات التي وفّرتها أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن نسبة ٧٦ في المائة من الأفرقة القطرية في عام ٢٠١٥ قد أبدت تأييدا لفكرة وضع خطط عمل وطنية، مع التركيز على رصد أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الفئات الضعيفة، وتحليل الوضع الوطني فيما يتعلق بالأهداف والمعاهدات والمعايير المتفق عليها دوليا. كذلك تقدم الأفرقة القطرية الدعم للقدرات الإحصائية الوطنية في جميع البلدان تقريبا (٩٥ في المائة)، وغالبا ما يكون ذلك في إطار جهد مشترك بين الوكالات (٦٢ في المائة)، مع التركيز على تنمية القدرات (٩٥ في المائة). وتطبق تلك الأفرقة نُهجًا تعاونية مختلفة لدعم الحكومة في تنفيذ أولوياتها، ففي عام ٢٠١٥، قام ١٣٢ فريقا قطريا بإنشاء أكثر من ٣٠٠ برنامج مشترك تغطي جميع أهداف التنمية المستدامة، وتكوين أكثر من ٢٠٠ شراكة مع البرلمانات، والمجتمع المدني، والحكومات المحلية، والقطاع الخاص.

٤٩ - ويلزم في سياق الجيل الحالي من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الذي بدأ في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، أن يجري بمزيد من الدقة تحديد نطاق القدرات المتوفرة لدى الأمم المتحدة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وزيادة الإلمام بتلك القدرات. ولمواجهة هذه الشواغل، تعكف حاليا مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على إعداد مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية الخاصة بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تسعى من خلالها إلى ضمان اتساق وتكامل الدعم المقدم على المستوى القطري لتمكين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥٠ - وبشكل عام، سيكون تنفيذ توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات أمرا في غاية الأهمية، إذ أن تحسين التنسيق سوف يتيح بشكل أكبر الدمج بين الاختصاصات والبيانات والخبرات والقدرات التشغيلية والموارد المتوفرة لدى مختلف المنظمات، وإشراك الكيانات التي تعمل في مجالات التنمية المستدامة وبناء السلام والشؤون الإنسانية. غير أن تحقيق التكامل فيما بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة يتجاوز مجرد التنسيق، فهو يعني اتباع نهج متكاملة بالفعل إزاء تقديم الدعم على صعيد السياسات وتنمية القدرات. وينبغي على كل مؤسسة أن تعمل وهي على وعي تام بالتفاعلات القائمة بين أنشطتها واتجاهاتها والأنشطة الأخرى التي تجري في المجالات ذات الصلة. وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء قيادة جهود التنسيق والتكامل وتوجيهها من خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وإمعان النظر في الأمور بشكل واسع يشمل الجميع من خلال إجراء الحوارات وكذلك عن طريق اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥١ - وتحسبا لخطوة عام ٢٠٣٠، شرعت كيانات كثيرة في تحديث وثائقها التوجيهية، بحيث تكون مستعدة لتعديل خططها الاستراتيجية وأطر نتائجها وفقا لتلك الخطة. وأفادت بعض الكيانات الأخرى بأنها بصدد تكييف استراتيجياتها، بالتشاور في كثير من الأحيان مع فرادى هيئاتها الإدارية. وبدأت فرادى الكيانات في تغيير أشكال خطابها تماشيا مع الخطة والنواتج الجديدة، وتحسين نوعية الرسائل التي توجهها واتساقها، واستعمال اطرات مشتركة للتخطيط، من أجل تحديد النتائج المتوقعة والاضطلاع بأنشطة الإبلاغ على الصعيد العالمي والاقليمي والوطني ودون الوطني.

٥٢ - وتحتاج منظومة الأمم المتحدة ككل الى رؤية مشتركة لكيفية التصدي للأزمات على المستوى القطري، تقوم على أساس أطر متسقة لتخطيط التنمية والشؤون الإنسانية، بما يشمل خطط الاستجابة الإنسانية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مع مراعاة الشواغل المتعلقة بحقوق الانسان والقانون الإنساني الدولي، تماشيا مع مبادرة حقوق الانسان أولا التي يريها الأمين العام.

٥٣ - وسوف يجري الاسترشاد بالخطوات المبينة أعلاه في وضع الجيل المقبل من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبرامج "توحيد الأداء" وأنشطة المشاركة الأعم التي تضطلع بها الأمم المتحدة على جميع المستويات. ويمكن في هذا الصدد لمنظومة الأمم المتحدة أن ترسي القدرات اللازمة لمهام إجراء التحليلات الشاملة للمخاطر وترتيبها حسب الأولوية، ودعم عمليات التخطيط القطري الشامل، وتنقيح عملية إطار المساعدة الإنمائية لجعل الإطار أداة قابلة للتكيف تلي الاحتياجات المتعلقة بالوقاية وتستجيب للأزمات، سواء الجارية أو المتكررة. ومن شأن الخطوات المتخذة لتفعيل مبادرة حقوق الانسان أولا، التي وضعها الأمين العام، وللعمل مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية التي تنشط خارج منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز القدرة الوطنية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق دعم البرامج الابتكارية الموجهة نحو تحقيق الاعتماد على الذات، أن تشكل خطوة نحو الأمام لتحقيق التكامل، وضمان مساهمة خطط الاستجابة الإنسانية في تحقيق النتائج المتوخاة من إطار عمل المساعدة الإنمائية، فيما يوفر الأساس الذي يستند إليه في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في كل بلد.

## سابعاً - تسهيل نظام المساءلة الخاص بالأمم المتحدة

٥٤ - تعمل الدول الأعضاء حالياً على تشكيل إطار عمل لمتابعة التقدم الذي تحرزه في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضه. فمنظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنمائية

الأخرى تخضع للمساءلة عن الكيفية التي تدعم بها تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وستشارك هيئات حكومية دولية عديدة، بما في ذلك أجهزة تابعة للأمم المتحدة، في عمليات المتابعة والاستعراض، وسيضطلع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بدور رئيسي في الإشراف على شبكة من عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

٥٥ - وتمثل الجمعية العامة، بدعم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المنبر الرئيسي لاستعراض تنفيذ منظومة الأمم المتحدة لخطة عام ٢٠٣٠. وينبغي في المستقبل عدم الاكتفاء في الاستعراضات الشاملة التي تجرى كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بالنظر في الطريقة التي تعمل بها المنظومة ككل، بل ينبغي كذلك استعراض أدائها من حيث مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الخطة بشكل كلي يحقق التكامل الفعال بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وي طرح ذلك تحدياً رئيسياً، إذ يتطلب أساليب جديدة في العمل وفي الحفاظ على مختلف عناصر خطة عام ٢٠٣٠ وعلى توازنها العام. وسيتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي دعم الجمعية في هذا الصدد من خلال تقييمه السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وفي هذا السياق، يمكن لهذا التقرير أن يوفر الدعم لتلك التقييمات في المستقبل، جنبا إلى جنب مع التقرير الدوري الذي يقدمه الأمين العام عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

٥٦ - ويبين التقرير الذي قدمه الأمين العام مؤخراً عن المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجع وشامل (A/70/684) العناصر الرئيسية لهيكل الاستعراض القائمة بالفعل. وسيرتكز هذا الهيكل على المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي سييسّر تبادل التجارب، بما يشمل النجاحات المحققة والتحديات الماثلة والدروس المستخلصة، وسيوفر القيادة السياسية والتوجيه والتوصيات المتعلقة بالمتابعة. وسيعزز اتساق سياسات التنمية المستدامة وتنسيقها على نطاق المنظومة برمتها.

٥٧ - وأظهر كشفٌ أعده فريق الدعم التقني التابع لمنظومة الأمم المتحدة أن الكثير من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية تقوم باستعراض التقدم المحرز ومناقشة السياسات في مجالات محددة مشمولة بأهداف التنمية المستدامة. وهي تشمل، بالإضافة إلى اللجان الفنية والإقليمية وهيئاتها الفرعية وهيئات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرعية، الهيئات الحكومية الدولية التي تتلقى الدعم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة (انظر A/70/68، الفقرات ٤٥-٥٥).

٥٨ - ويمكن أن توفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ زخماً جديداً لشبكة الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية، وذلك بإتاحة الفرصة لها لعرض أعمالها بشكل بارز في المنتدى

السياسي الرفيع المستوى، بدون إقامة خط إبلاغ رسمي للمنتدى أو تعديل ولايتها أو شكل إدارتها. وستدعى جميع الهيئات الحكومية الدولية إلى المساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٥٩ - وستساهم اللجان الفنية واللجان الإقليمية وهيئات الخبراء ولجان منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير التوجيهات التقنية والمعارية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وستحقق ذلك بطريقة أكثر توحيداً وتنسيقاً، إذ ستقوم كل هيئة، في إطار الولاية المسندة إليها، بتقديم الدعم لمهام الاستعراض الشامل التي يضطلع بها المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومواءمة عملها مع برنامج العمل السنوي للمجلس (أنظر قرار الجمعية العامة ١/٦٨). وسيكون على منظومة المجلس أن ترفع من مستوى التنسيق والاتساق على الصعيد الأفقي عند تناولها لجميع أهداف التنمية المستدامة، وأن تقدم نتائج عملها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٦٠ - وقد كلفت خطة عام ٢٠٣٠ مجالس الإدارة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بأن تتخذ الإجراءات اللازمة لاستعراض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة من أجل التنفيذ، وأن تبلغ عن التقدم المحرز وعن المعوقات. ومن المهم أن تجري متابعة هذه الولاية في مختلف المجالس التنفيذية ومجالس الإدارة.

## ثامنا - الخاتمة والتوصيات

٦١ - يبرز العمل الذي اضطلعت به منظومة الامم المتحدة حتى الآن ضرورة الاستمرار في كسر حلقة العمل الانفرادي والتماس نهج تعاونية جديدة تتبع إزاء التكامل، تُستلهم من خطة عام ٢٠٣٠ وتسترشد بها، وتلقى الدعم من المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين يخولون الصلاحيات اللازمة ويعملون على نحو فعال ويملكون القدرة على تحقيق النتائج بشكل جماعي. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن ترسم لنفسها اتجاهها جديداً من أجل تحقيق النتائج الجماعية، تراعي فيه أهمية العمليات التي يحسب فيها حساب المخاطر ويشارك فيها جميع الأطراف في التعامل مع المقايضات اللازمة للأخذ بنهج شامل إزاء تحقيق التكامل فيما بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة ككل.

٦٢ - ويجب على منظومة الأمم المتحدة، في ظل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، أن تكون مستعدة لمساعدة الدول الاعضاء في تنفيذ النهج المتكاملة والنهوض بها على نحو فعال. ويُقترح القيام بما يلي:

(أ) أن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الإدارية التشديد على استعمال الخطط الاستراتيجية، كإطار عمل فعال لمواءمة الأنشطة مع خطة عام ٢٠٣٠ واستيعاب أهداف التنمية المستدامة في عمل كل منها، ولتعزيز المساءلة؛

(ب) أن تدعم منظومة الأمم المتحدة اتباع نهج في منع نشوب النزاعات تتسم بمزيد من الشمول، وتبني القدرة على التكيف من خلال تعزيز القدرات الوطنية لضمان الاستجابة للآزمات والنزاعات بصورة تقوم على أساس التنمية المستدامة. وينبغي للمنظمات أن تقدم دعماً أكثر فعالية يركز على تقييم المخاطر في حالات ما بعد النزاعات وما بعد الازمات، مع معرفة الاسباب الجذرية والعوامل الهيكلية والدوافع التي تقف وراء نشوب النزاعات، التي تعود أسبابها لعوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية، بالإضافة الى توضيح جوانب الضعف التي تتسم بها القطاعات السكان المختلفة، مع التشديد على قدرتها على التعافي والتأقلم؛

(ج) أن تلتزم منظومة الأمم المتحدة بالمضي قدماً في اتباع نموذج لتعلم مهارات القيادة في الأمم المتحدة يفضي إلى إحداث التحول، وأن تقدم الدعم اللازم لتنمية تلك المهارات، عن طريق ربط القادة في الميدان بفرص اكتساب المعارف وتعلم مهارات القيادة على الصعيد العالمي، مع الاعتماد على الابتكارات في مجال القيادة والتفكير في سبل التصدي بشكل أفضل للتحديات المتعددة الأبعاد وتهيئة الفرص للجيل المقبل من قادة الأفرقة التابعة للأمم المتحدة؛

(د) أن تنفذ منظومة الأمم المتحدة خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها، المعنونة ”نحو إرساء نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على الوعي بالمخاطر“، كمساهمة من الأمم المتحدة في إرساء نهج متكامل يقوم على الوعي بالمخاطر إزاء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(هـ) أن تدعو الدول الاعضاء الامين العام إلى أن يواصل موافاة الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بتقارير عن التقدم المحرز في تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في عمل منظومة الأمم المتحدة.